الأمم المتحدة S/2023/893

مجلس الأمن

Distr.: General
21 November 2023
Arabic
Original: English

الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة له، وهو التقرير السادس للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان. وهو يغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

ويتضمن التقرير معلومات عن الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في أفغانستان، وهي تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتل الأطفال وتشويههم، واغتصاب الأطفال وممارسة غير ذلك من أشكال العنف الجنسي ضدهم، والاعتداءات على المدارس والمستشفيات والأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس و/أو المستشفيات[1]، وخطف الأطفال، ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

ويقدم التقرير لمحة عامة عن اتجاهات الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة في حق الأطفال في أفغانستان والسياق الذي جرت فيه، ويحدِّد هوية الجهات التي ارتكبتها، عندما يكون ذلك ممكناً. كما يسلط الضوء على التقدم المحرز والتحديات المطروحة في سياق إنهاء هذه الانتهاكات ومنعها.

وأخيرا، يقدم التقرير مجموعة من التوصيات تروم تعزيز الإجراءات المتخذة لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في أفغانستان.

(1) لأغراض هذا التقرير، يُراد بعبارة "الأشخاص المشمولون بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس و/أو المستشفيات" المستعملة في قرارات مجلس الأمن 1998 (2011) و 2143 (2014) و 2427 (2018)، وكذلك في بيانَيْ رئيس مجلس الأمن المؤرخين 17 حزيران/يونيه 2013 (S/PRST/2013/8) و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2017 (S/PRST/2017/21)، المدرسون والأطباء وغيرهم من العاملين في مجال التعليم والطلاب والمرضى.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، الذي أعد عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة له، الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، ويقدم اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة الستة التي ارتكبتها أطراف النزاع في أفغانستان ضد الأطفال، فضلا عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالحوار مع الأطراف والتحديات التي واجهته منذ صدور التقرير السابق (S/2021/662).

2 - وبموجب الفرع ألف من المرفق الأول لأحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/77/895-S/2023/363) ("الأطراف المدرجة أسماؤها التي لم تتخذ تدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحسين حماية الأطفال")، ظل الحزب الإسلامي قلب الدين مدرجا في القائمة بسبب تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتل الأطفال وتشويههم. وظل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان (تنظيم داعش - ولاية خراسان) مدرجا في الفرع ألف بسبب تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتل الأطفال وتشويههم، وشن هجمات على المدارس و/أو المستشفيات. وظلت قوات طالبان والجماعات المرتبطة بها، بما فيها شبكة حقاني، مدرجة في الفرع ألف بسبب تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتل الأطفال وتشويههم، وشن هجمات على المدارس و/أو المستشفيات، واختطاف الأطفال. وأُدرجت شبكة حقاني في القائمة إلى جانب حركة طالبان منذ صدور تقرير الأمين العام لعام 2022 عن الأطفال والنزاع المسلح (A/76/871-S/2022/493)، حيث أصبحت الجماعة جزءا من قيادة طالبان.

3 - وقامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، التي تشارك في رئاستها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، بتوثيق المعلومات الواردة في هذا التقرير والتحقق منها. ويحدد التقرير، متى أمكن، أطراف النزاع المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ويسلِّطُ الضوء على مجالات العمل لتعزيز حماية الأطفال ومنع وقوع المزيد من الانتهاكات، بسبل من بينها تقديم توصيات إلى الأطراف. وبسبب القيود المفروضة على الرصد والتحقق، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير لا تمثل الحجم الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في أفغانستان.

4 - وإبّان استيلاء طالبان على كابل في 15 آب/أغسطس 2021، كان للتحديات ذات الصلة فيما يتعلق بالسلامة والأمن والنقل المؤقت لمعظم موظفي آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح أثر على عمل الآلية. وبينما عُلِّق الإبلاغ الرسمي حتى نهاية عام 2021، ظلت الآلية نشطة في أفغانستان، وواصلت فرقة العمل القطرية جهودها للدعوة إلى حماية الأطفال في أفغانستان.

5 - وكان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) آثار سلبية على حياة الأطفال وزادت من تعرض الأطفال لمختلف الأضرار، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تجنيد الأطفال واستخدامهم والعنف الجنسي وعمل الأطفال والعنف العائلي والزواج المبكر. واستمرت التدابير الوقائية المتعلقة بكوفيد-19 في عرقلة إمكانية حصول الأطفال على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، وفرضت أيضا ضغوطا جديدة على الوالدين وأولياء الأمور ومقدمي الرعاية.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

6 - لقد تدهور الوضع الأمني بشكل مطرد حيث شنت حركة طالبان هجوما واسع النطاق، مما أدى إلى الاستيلاء على معظم عواصم الولايات في غضون 10 أيام بدءا من 6 آب/أغسطس 2021، بما في

ذلك كابل في 15 آب/أغسطس 2021. وخلال هذه الفترة، زُعم ارتكاب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، لم يتسن التحقق من معظمها.

7 - ومنذ استيلاء حركة طالبان على السلطة، ركزت باعتبارها سلطات الأمر الواقع على الانتقال من التمرد إلى الحكم. وفي 7 أيلول/سبتمبر 2021، أعلنت سلطات الأمر الواقع تشكيل حكومة لتصريف الأعمال تتألف بالكامل من الذكور أغلبيتهم من قبائل البشتون، كما أعلنت ملء مناصب عليا أخرى على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات والمقاطعات. وكان الأشخاص المعينون ينتمون إلى حركة طالبان، وكان العديد منهم مدرجين في قائمة الجزاءات عملا بقرار مجلس الأمن 1988 (2011). واستعيض بشكل متزايد عن موظفي الخدمة المدنية المحترفين من ذوي الخبرة المتخصصة، بمن فيهم النساء، بأشخاص ينتمون إلى حركة طالبان، مما أثر سلبا على توفير الخدمات الكافية، بما في ذلك للأطفال ضحايا الانتهاكات الجسيمة.

8 - واحتفظت سلطات الأمر الواقع إلى حد كبير بهياكل الحكم القائمة، لكنها قامت بحل آليات ومؤسسات الرقابة المستقلة، مثل اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وكذلك جميع المجالس الرسمية وغير الرسمية في أفغانستان، بما في ذلك مجلس العلماء الوطنيين ومجالس الولايات. واستعيض عن المباني السابقة لوزارة شؤون المرأة وإداراتها في الولايات بمكاتب وزارة نشر الفضيلة ومنع الرذيلة الآن بحكم الأمر الواقع. كما تم حل محاكم الأحداث والمحاكم المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة.

9 - وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإنشاء الهيئات الإدارية المعنية، لم تتمكن سلطات الأمر الواقع من توفير هيكل شامل ورؤية متسقة للحكم، وتراوحت مواقفها بين الأخذ بنهج عملي عموما لحلّ بعض المشاكل الملحة والتركيز على القرارات التي تنظم الحياة الاجتماعية للمواطنين وتقيّد الحريات والحقوق بشكل عام. ومنذ منتصف كانون الأول/ديسمبر 2021، تم إنشاء مجالس شورى العلماء في الولايات، التي تضم علماء الإسلام وشيوخ القبائل، في كل ولاية من ولايات أفغانستان. وتفيد التقارير بأن مجالس الشورى مكلفة بتطبيق الشريعة، وبناء الثقة بين سلطات الأمر الواقع والشعب، وحل النزاعات المحلية، والإشراف على أنشطة إدارات الأمر الواقع في الولايات.

10 - وبسبب غياب أحكام تنص على حماية الطفل في جدول أعمال سلطات الأمر الواقع، وغياب الدعم القانوني، والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وبرامج إعادة الإدماج المنهجية، فضلا عن غياب أنظمة وسياسات تتعلق بحماية الطفل، أضحى من الصعب على منظمات حقوق الطفل تنفيذ مشاريعها لحماية الطفل على النحو المطلوب.

11 - واتخذت سلطات الأمر الواقع سلسلة من القرارات السياساتية التي تنتهك حقوق الطفل، وهي القرارات التي أعلنت أنها تتقيد بأحكام الإسلام والتقاليد الأفغانية. وشملت هذه القرارات إعلان استمرار تعليق التعليم الثانوي للفتيات في 23 آذار/مارس 2022 وتعليق استفادة الفتيات والنساء الأفغانيات من التعليم العالي إلى أجل غير مسمى في كانون الأول/ديسمبر 2022. ومن المسائل الأخرى المثيرة للقلق تعريف سلطات الأمر الواقع لـ "الطفل" وفقا لمرسوم صدر في آذار/مارس 2022 عن زعيم حركة طالبان، وهو لا يستند إلى العمر ولكن إلى علامات البلوغ الجسدية، بدلا من تعريف الطفل على أنه كل إنسان دون سن 18 عاما. وقد أدى هذا التعريف إلى احتجاز أطفال في السجون، بالإضافة إلى تجنيد الأطفال واستخدامهم.

12 - وكانت هناك شواغل أيضا بشأن تدخل سلطات الأمر الواقع في الأنشطة الإنسانية. ففي 22 تشرين الأول/أكتوبر 2022، نفذ رئيس الوزراء بحكم الأمر الواقع قانونا بشأن تنسيق وتنظيم أنشطة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، مما أعاق جهود المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية وقلل من كفاءة المنظمات غير الحكومية وهمش المجتمعات المحلية الضعيفة أصلا، ولا سيما النساء والأطفال. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2022، أصدرت سلطات الأمر الواقع مرسوما يحظر على النساء الأفغانيات العمل في المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وقوض القرار عمل العديد من المنظمات العاملة في جميع أنحاء البلد التي كانت تساعد أكثر الفئات ضعفا، ولا سيما الأطفال والنساء. وأعلنت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية تعليق خدماتها في أفغانستان، في حين أصدرت منظمات أخرى تعليمات لموظفاتها بالعمل من المنزل حتى إشعار آخر. وبعد الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قررت سلطات الأمر الواقع في 5 نيسان/أبريل 2023 فرض قيود صارمة على الموظفات الوطنيات العاملات في الأمم المتحدة، بأثر فوري. وأسفرت هذه القرارات عن مشاركة محدودة للموظفات في الاستجابة الإنسانية الجارية، مما أسهم بقدر أكبر وبشكل مباشر في تقليص فرص حصول الفتيات والنساء الأفغانيات على الخدمات المنقذة للحياة.

13 - وبسبب عوامل مثل الفقر المدقع، وانعدام فرص كسب الرزق، والكوارث الطبيعية، والتشرد، والنزاع، تعطلت إمكانية حصول الأطفال على الخدمات الأساسية، مما زاد من تعرضهم للتجنيد والاستخدام، والعنف والاستغلال الجنسيين، وعمل الأطفال، والعنف العائلي، والزواج المبكر، والممارسات التقليدية الضارة، وترك الدراسة، والهجرة غير الآمنة. وأثر تعليق التعليم الثانوي والعالي للفتيات إلى أجل غير مسمى على حقهن في التعليم وعرض العديد منهن لمخاطر متزايدة ولآليات تكيف ضارة، مثل الانتحار وتعاطي المخدرات، مما ساهم في تدهور صحتهن العقلية. ولدى سلطات الأمر الواقع قدرة محدودة على تلبية احتياجات الأطفال في مجال الحماية. فعلى سبيل المثال، في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أمر زعيم حركة طالبان بإبعاد الأطفال المتسولين عن الشوارع، ولكن في غياب برنامج واضح لدعم هؤلاء الأطفال.

14 - وتغيرت الديناميات الأمنية بشكل كبير بعد أن أعلنت حركة طالبان نهاية هجومها العسكري ضد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في 6 أيلول/سبتمبر 2021. وبعد فترة أولية من الانخفاض الكبير المسجل في الحوادث الأمنية المتصلة بالنزاع، بدأت تظهر تحديات أمنية تتعلق بجماعات المعارضة المسلحة وتنظيم داعش - ولاية خراسان والتوترات الحدودية مع الدول المجاورة. وواصلت حركة طالبان تنفيذ عمليات ضد جماعات المعارضة في المناطق الحضرية، وكذلك في ولاية بانشير وأجزاء من الشمال. وسجلت عدة حوادث اقتتال داخل حركة طالبان، بما في ذلك في ولايات بدخشان وباميان وسربل وتخار. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت توترات حدودية وحوادث أمنية على طول حدود أفغانستان يزعم أن لها صلة بأنشطة الاتجار والجماعات الإرهابية الأجنبية النشطة في المناطق الحدودية. ووقعت عدة هجمات بارزة ضد قوات الأمن القائمة بحكم الأمر الواقع، فضلا عن أماكن مدنية ودينية، أعلن تنظيم داعش - ولاية خراسان مسؤوليته عن معظمها. وقد تأثر الأطفال في بعض هذه الحوادث.

ثالثا - معلومات مستكملة عن الأطراف الرئيسية في النزاع

قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية

15 - حتى استيلاء حركة طالبان على كابل في 15 آب/أغسطس 2021، كانت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية تتألف من جميع قوات الأمن الحكومية، بما في ذلك الجيش الوطني الأفغاني (والفروع

التابعة له، من قبيل القوات الجوية الأفغانية، والقوة الإقليمية للجيش الوطني الأفغاني، التي يشار إليها أيضا بتسمية الجيش الإقليمي الأفغاني، وقوة الحدود الأفغانية، والقوة الوطنية الأفغانية لحفظ النظام المدني) والقوات الأفغانية الخاصة، والمديرية الوطنية للأمن والشرطة الوطنية الأفغانية. ولم تعد هذه القوات موجودة بعد استيلاء حركة طالبان.

القوات الدولية

16 - تم سحب بعثة الدعم الوطيد بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وقوات الولايات المتحدة من أفغانستان بحلول 31 آب/أغسطس 2021. وأنهت وزارة الدفاع الأمريكية رسميا عمليتها المسماة "عملية حارس الحرية"، التي كانت تركز على عمليات مكافحة الإرهاب، في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

الميليشيات الموالية للحكومة

17 - حتى 15 آب/أغسطس 2021، واصلت الميليشيات الموالية للحكومة، وهي ميليشيات منظمة تختلف عن القوات الحكومية، العمل ضد الجماعات المسلحة. وقد استُبعدت هذه الميليشيات من التشكيل (وهي كلمة في اللغة الدارية تعني "هيكل" وتشير إلى ملاك الموظفين الرسمي والمخصصات الرسمية من المعدات التي تأذن بها حكومة أفغانستان)، وعملت خارج القيادة والتحكم العسكريين النظاميين. وشملت هذه الميليشيات حركات الانتفاضة الوطنية، وهي مبادرة دفاع مجتمعية أُطلقت في مختلف الولايات الأفغانية، وقوات حماية خوست، التي نفذت عمليات متخصصة في جنوب شرق أفغانستان منذ عام 2007 على أقل تقدير وحتى آب/أغسطس 2021.

حركة طالبان

18 - أعطت قيادة حركة طالبان الأولوية للأمن وعمل الوزارات التنفيذية والأجهزة الأمنية في الأشهر التي تلت السيطرة على البلاد في آب/أغسطس 2021، بما في ذلك وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والمديرية العامة للاستخبارات القائمة بحكم الأمر الواقع. وفي حين ظل هيكل المؤسسات الأمنية دون تغيير إلى حد كبير، فقد تغير كل من عملية الاستقدام والتكوين والتمويل تغيرا كبيرا.

الجماعات المسلحة

19 - خلال عام 2021، ازدادت الهجمات التي تبناها تنظيم داعش - ولاية خراسان وتوسعت إلى ما هو أبعد من مناطق تركيز الجماعة في السابق في كابل وشرق أفغانستان. وأعلنت الجماعة "عودتها إلى خراسان" في 22 شباط/فبراير 2021، وأعقب ذلك هجمات في ولايات غور وبغلان وكابل وقندوز وبروان في نيسان/أبريل ومطلع أيار/مايو 2021. وبحلول أيار/مايو 2022، وسع تنظيم داعش - ولاية خراسان أنشطته لتشمل إحدى عشرة ولاية. ولم تستهدف الجماعة قوات الأمن القائمة بحكم الأمر الواقع فحسب، بل استهدفت أيضا المدنيين، ولا سيما الأقليات الشيعية والهندوسية والسيخية في المناطق الحضرية، والمساجد والمدارس الدينية الصوفية والسنية.

20 - وفي أعقاب استيلاء طالبان على البلد، أعلنت ثلاث جماعات معارضة مسلحة على الأقل مسؤوليتها عن شن هجمات ضد سلطات الأمر الواقع، ولا سيما جبهة المقاومة الوطنية، وجبهة الحرية في أفغانستان، وحركة تحرير أفغانستان.

رابعا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

21 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 519 4 انتهاكا جسيما ضد 545 3 طفلا (507 2 فتيان و 985 فتاة و 53 طفلا لم يُعرف نوع جنسهم) تتراوح أعمارهم بين بضعة أشهر و 17 عاما. وقد وقع ما عدده 722 2 من تلك الانتهاكات في عام 2021 و 797 1 في عام 2022. وظل القتل والتشويه أكثر الانتهاكات شيوعا، إذ تعرض ما مجموعه 248 3 طفلا للقتل (879) والتشويه (369 2) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومما يثير القلق أن منع وصول المساعدات الإنسانية زاد بشكل حاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تم التحقق من 718 حادثا في عام 2022 في مقابل 31 حادثا في عام 2021. كما ظل عدد الأطفال الذين تم تجنيدهم واستخدامهم مرتفعا (257)، على غرار الفترة السابقة (260)، على الرغم من انخفاض هذه الأرقام في عام 2022 (54) مقارنة بعام 2021 (203). واستمرت بواعث القلق فيما يتعلق بارتفاع عدد الهجمات على المدارس (125) والمستشفيات (86) والأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس والمستشفيات.

22 - وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية في وقت لاحق من وقوع 384 انتهاكا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت هذه الانتهاكات تجنيد واستخدام 349 طفلا (جميعهم من الفتيان) من قبل حركة طالبان، واختطاف 17 فتى من قبل حركة طالبان، وحالات قتل (7) وتشويه (10) لما عدده 17 طفلا (15 فتى وفتاتان) على يد جناة مجهولي الهوية (12) والقوات الموالية للحكومة (5)، وحالة هجوم واحدة على إحدى المدارس.

23 - وإجمالا، سجلت المنطقة الوسطى أكبر عدد من الانتهاكات التي تم التحقق منها (400 1)، تليها المناطق الشمالية (744) والجنوبية (693) والشرقية (653) والشمالية الشرقية (545) والغربية (484). ونُسبت معظم الانتهاكات التي تحققت منها فرقة العمل القطرية إلى حركة طالبان (886 1)، وبينما انخفضت الانتهاكات الجسيمة المنسوبة إلى القوات الحكومية السابقة والقوات الموالية للحكومة (769) بشكل ملحوظ بعد استيلاء طالبان على أفغانستان في آب/أغسطس 2021، زادت الانتهاكات التي ارتكبها جناة مجهولون (605 1). وتعرض ما مجموعه 14 طفلا لانتهاكات متعددة، أبرزها التجنيد والاستخدام والقتل والتشويه (4)، والاختطاف والعنف الجنسي (4)، والعنف الجنسي والقتل والتشويه (2)، والاختطاف والعنف الجنسي والقتل والتشويه (1)، والاختطاف والتجنيد والاستخدام والقتل والتشويه (1)، والاختطاف والقتل والتشويه (1). وعلاوة على ذلك، تعرض 117 طفلا آخرين للقتل أو التشويه في سياق الهجمات التي شنت على المدارس، وتعرض فتى واحد للتشويه في سياق الهجمات التي شنت على المستشفيات في عام 2022.

24 - وكانت حركة طالبان مسؤولة عن 886 1 من الانتهاكات الجسيمة. وكانت القوات الحكومية السابقة والقوات الموالية للحكومة مسؤولة عن 769 انتهاكا (768 في عام 2021 و 1 في عام 2022). ونسبت انتهاكات أخرى إلى الجماعات المسلحة، ولا سيما تنظيم داعش - ولاية خراسان (227)، وجبهة المقاومة الوطنية (15)، وتنظيم داعش (1) وفق ما أكده بنفسه، وحركة طالبان باكستان (1). ونسبت الانتهاكات المتبقية البالغ عددها 605 1 انتهاكات إلى جناة مجهولي الهوية، بما في ذلك 346 انتهاكا وقعت في تبادل لإطلاق النار بين القوات الموالية للحكومة والجماعات المسلحة، وانتهاك واحد بين حركة طالبان وتنظيم داعش - ولاية خراسان. ووقع 15 انتهاكا خلال القصف عبر الحدود انطلاقا من باكستان.

ألف - التجنيد والاستخدام

25 - تحققت فرقة العمل القطرية من تجنيد واستخدام 257 طفلا (256 فتى وفتاة واحدة)، بعضهم لا تتجاوز أعمارهم 12 عاما، وهو اتجاه مماثل مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويمكن تفسير الانخفاض الذي لوحظ من عام 2021 (203) إلى عام 2022 (54) بالحساسيات والشواغل التي ساهمت في نقص الإبلاغ. ووقعت انتهاكات في المناطق الوسطى (203) والشمالية الشرقية (27) والشمالية (15) والجنوبية (9) والشرقية (2) والغربية (1). وكانت حركة طالبان مسؤولة عن تجنيد واستخدام 217 طفلا، أي بنسبة 84 في المائة. ومن بين هؤلاء، تم تجنيد معظمهم في عام 2021 (145)، وتم التحقق من وضعهم في وقت متأخر في عام 2022 ثم أطلق سراحهم إلى فرقة العمل القطرية لإعادة إدماجهم في المجتمع. وكانت القوات الحكومية والقوات الموالية للحكومة مسؤولة عن 24 انتهاكا، لا سيما الميليشيات الموالية للحكومة (16)، والشرطة الوطنية الأفغانية (7)، والشرطة الوطنية الأفغانية بالاشتراك مع الجيش الوطني الأفغاني (1). وتمثل جناة آخرون في جبهة المقاومة الوطنية (15) وفي عناصر مجهولة الهوية (1).

26 - وتم استخدام معظم الأطفال (167) في أدوار الدعم، بينما تم استخدام 90 طفلا في الأدوار القتالية وفي أدوار الدعم على حد سواء. وشملت أساليب التجنيد الإقناع من قبل الزعماء المحليين أو الأقارب أو الآباء (177)، والإبعاد القسري (1) وأساليب غير معروفة (79). فعلى سبيل المثال، في 29 كانون الأول/ديسمبر 2022، في المنطقة الوسطى، استخدمت حركة طالبان فتاة تبلغ من العمر 16 عاما بالقوة لجلب الأخشاب من الجبال. وعندما بدأت ترفض امتثال أوامرهم، احتجزت ضد إرادتها في مركز أمني وتعرضت للضرب المبرح.

27 - واستُخدم أطفال مرتبطون بحركة الطالبان في القتال، بما في ذلك في فرق الهجوم الانتحارية، وفي أدوار الدعم، مثل صنع ونقل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لصالح حركة طالبان. وفي عام 2022، قتل أربعة فتيان تم تجنيدهم واستخدامهم في تبادل لإطلاق النار، بينما اختطفت فتاة وجندت واستخدمت ثم تعرضت للتشويه على يد طالبان.

28 - وخلال عام 2022، سهلت فرقة العمل القطرية، من خلال أنشطة الدعوة على مستوى الولايات مع حركة طالبان، إطلاق سراح 494 طفلا (جميعهم من الفتيان) تم تجنيدهم واستخدامهم في السنوات السابقة في المناطق الشمالية الشرقية (252) والوسطى (145) والشمالية (97). واستفاد جميع الفتيان المفرج عنهم من برنامج إعادة الإدماج الذي تدعمه فرقة العمل القطرية.

29 - وتجنيد الفتيان واستخدامهم يكون مرجحا أكثر من تجنيد الفتيات واستخدامهن، وهو ما يرجع جزئيا إلى الأعراف الثقافية والمعتقدات الدينية. ويمثل الفقر أيضا عامل دفع وجذب كبير، إذ أن من المرجح أن يتحمل الفتيان مسؤولية تلبية الاحتياجات الاقتصادية لأسرهم.

الأطفال المحرومون من حريتهم بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة و/أو لتهم متصلة بالأمن الوطني

30 - وتم التحقق من حرمان ما مجموعه 403 أطفال (325 فتى و 78 فتاة) من حريتهم بتهم تتعلق بالأمن القومي ولانتمائهم المزعوم أو الفعلي إلى قوات أو جماعات معارضة، وذلك من قبل كل من الحكومة السابقة وحركة طالبان. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 30 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي

احتجز فيها 311 طفلا. وفي عام 2021، اعتقلت الحكومة السابقة 334 طفلا لا تتجاوز أعمارهم 12 عاما، واحتجزتهم في مركز إعادة تأهيل الأحداث (166 فتى) واستبقتهم مع أمهاتهم في مركز احتجاز النساء في كابل (168 طفلا: 90 فتى و 78 فتاة). وفي عام 2022، كان 69 فتى تتراوح أعمارهم بين 11 و 17 عاما محتجزين لدى طالبان بتهم أمنية ولارتباطهم المزعوم بجبهة المقاومة الوطنية.

31 - وبعد آب/أغسطس 2021، أعلنت حركة طالبان إطلاق سراح جميع السجناء من سجن بول شارخي ومراكز إعادة تأهيل الأحداث ومرافق الاحتجاز التابعة للمديرية الوطنية للأمن، لكن فرقة العمل القطرية أكدت استمرار وجود أعداد غير معروفة من الأطفال المحتجزين مع البالغين في السجون ومراكز إعادة تأهيل الأحداث.

باء - القتل والتشويه

32 - تحققت فرقة العمل القطرية من مقتل (879) وتشويه (369 2) 248 3 طفلا (223 2 فتى و 972 فتاة و 53 طفلا لم يُعرف نوع جنسهم) تتراوح أعمارهم بين بضعة أشهر و 17 عاما في عامي 2021 (339 2) و 2022 (909). ومن العدد الإجمالي، هناك 074 2 إصابة وقعت قبل 15 آب/أغسطس 2021. وشكلت الإصابات بين الأطفال 72 في المائة من جميع الانتهاكات التي تم التحقق منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من انخفاض الإصابات بين الأطفال بنسبة 44 في المائة مقارنة بالفترة السابقة (770 5)، فإن الملاحظة المثيرة للقلق هي أن السببين الرئيسيين لإصابات الأطفال هما الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تنفجر عند ملامسة الضحايا لها (678 1 طفلا) والاشتباكات البرية (936). وظلت المنطقة الوسطى هي الأكثر تضررا (929)، تليها المناطق الشمالية (575) والشرقية (519) والجنوبية (507) والشمالية الشرقية (391) والغربية (327). ولم تُنسب معظم الإصابات بين الأطفال لأي جهة (539 1). وظلت حركة طالبان (788) هي الفاعل الرئيسي الذي حُدِّدت هويته، تليها القوات الحكومية والقوات الموالية للحكومة (698)، وتنظيم داعش - ولاية خراسان (206)، والقصف عبر الحدود انطلاقا من باكستان (15)، وتنظيم داعش وفق ما أكده بنفسه (1)، وحركة طالبان باكستان (1).

33 - وفي عام 2022، كان هناك انخفاض بنسبة 61 في المائة في معدل الإصابات التي تم التحقق منها بين الأطفال مقارنة بعام 2021، ويعزى ذلك إلى القيود المفروضة على الرصد ووقف الأعمال العدائية، وقد تمثل السبب الرئيسي في الأجهزة المتفجرة (92 في المائة). ومع ذلك، لا يزال هناك تخوف من أن يسهم نقص التمويل لأنشطة إزالة الألغام، فضلا عن سحب دعم المانحين لمديرية تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، كما حدث خلال العام، في تكريس اتجاه الإصابات بين الأطفال في المستقبل. وكان هناك 313 فريقا لإزالة الألغام، بما في ذلك 79 فريقا نسائيا ممنوعا من العمل منذ أواخر كانون الأول/ديسمبر 2022. كما أن التمويل اللازم لمساعدة الضحايا غير متوفر.

34 - وكانت القوات الحكومية والقوات الموالية للحكومة مسؤولة عن 698 إصابة بين الأطفال، وقعت كلها في عام 2021. وكانت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية مسؤولة عن 582 إصابة في صفوف الأطفال. ونُسبت إصابات أخرى بين الأطفال إلى كل من القوات الحكومية والقوات الموالية للحكومة (72)، والميليشيات الموالية للحكومة (20)، وإلى قوات مجهولة الهوية موالية للحكومة (15)، فضلا عن القوات الدولية (9).

35 - ونجمت الإصابات بين الأطفال أساسا عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تنفجر عند ملامسة الضحايا لها (678 1)، والاشتباكات البرية (936)، والغارات الجوية (249)، وعمليات القتل المستهدف (105)، والهجمات الانتحارية (65). وعلى سبيل المثال، ففي المنطقة الوسطى في نيسان/أبريل 2021، فجر جناة مجهولو الهوية سيارة مفخخة لاستهداف إحدى دور الضيافة، مما أدى إلى تشويه 28 فتى و 11 فتاة من إجمالي 122 ضحية مدنية. كما ألحق الانفجار أضرارا بأحد المستشفيات. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وقع في ولاية قندوز حادث انفجرت فيه متفجرات من مخلفات الحرب، كانت قد أحضرت إلى منزل إحدى الأسر دون علمها في اليوم السابق. وأسفر الانفجار عن مقتل ثلاثة بالغين وإصابة سبعة أطفال (فَتَيان و 5 فتيات) تتراوح أعمارهم بين 9 أعوام و 16 عاما. وفي 4 آذار/مارس 2022، في منطقة خروتاي، بمقاطعة داند باتان، في المنطقة الشرقية، قُتل فَتَيان وتعرض 23 فتى للتشويه على إثر وضع جهاز متفجر يدوي الصنع في أحد المساجد. وقد انفجر ذلك الجهاز بُعَيْد انتهاء صلاة الجمعة. وفي حادث آخر وقع في مركز كاج التعليمي في مدينة كابل في 30 أيلول/سبتمبر 2022، انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع محمول على الجسد بينما كان الطلاب يخضعون لامتحان صوري. وقتل ما لا يقل عن ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين 16 و 17 عاما، وتعرض خمسة فتيان وخمس فتيات تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 عاما للتشويه.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

36 - تحققت فرقة العمل القطرية من ارتكاب أعمال الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد 21 طفلا (9 فتيان و 12 فتاة)، وقد وقعت 8 من هذه الحوادث في عام 2021 و 13 في عام 2022، وهو انخفاض طفيف مقارنة بـ 31 حالة تم التحقق منها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونُسبت هذه الانتهاكات إلى حركة طالبان (8)، والقوات الحكومية السابقة والقوات الموالية للحكومة (8)، بما في ذلك الشرطة الوطنية الأفغانية (6)، والجيش الوطني الأفغاني (1) والميليشيات الموالية للحكومة (1 في عام 2022)، وإلى جناة مجهولي الهوية (5). ووقعت انتهاكات في المناطق الوسطى (11) والجنوبية (7) والشمالية (3). وشملت الحالات التي تم التحقق منها الاغتصاب (11) وممارسة "باتشا بازي"[(2)] (7 فتيان) والزواج القسري (3). وتجدر الإشارة إلى أنه قبل الفترة المشمولة بالتقرير، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أطلقت وزارة الداخلية آنذاك سياستها الداخلية لحماية الطفل، والتي تضمنت أحكاما بشأن حماية الأطفال من التجنيد والاستخدام والعنف الجنسي، بما في ذلك ممارسة "باتشا بازي".

37 - وعلى سبيل المثال، في عام 2022، تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع حادث عنف جنسي استخدم فيه صبي لأغراض ممارسة "باتشا بازي" من قبل ميليشيا سابقة موالية للحكومة. وأطلق سراح الضحية، وألقي القبض على الجاني المزعوم.

38 - وظلت المساءلة عن العنف الجنسي متدنية، ولم يقدم إلى العدالة سوى عدد قليل من الجناة. ولم تتخذ سلطات الأمر الواقع أي تدابير هامة لوضع حد للعنف الجنسي ضد الأطفال ومنعه أو لمساءلة

(2) الممارسة المسمّاة باتشا بازي ممارسة ضارة يتم فيها استخدام الفتيان من قبل الرجال للترفيه. ويُجبر الفتيان على الرقص في الحفلات، وغالباً ما يرتدون ملابس نسائية ويتعرضون للعنف الجنسي.

الجناة. وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، ألقي القبض على الجناة المزعومين في اثنتين من حالات العنف الجنسي؛ بيد أن الجناة ظلوا طلقاء في الحالات الـ 19 المتبقية.

39 - ويعتقد أن نطاق العنف الجنسي الذي يؤثر على الفتيات والفتيان لا يبلغ عنه بالقدر الكافي بسبب الخوف من الوصم والانتقام، وضعف سيادة القانون والإفلات من العقاب، وانعدام المساءلة، وغياب خدمات الدعم الكافية للضحايا، ونظرا لشواغل تتصل بالسلامة. وفي حالتين فقط، قدمت للضحايا خدمات تتراوح بين الدعم النفســـي والاجتماعي والمســـاعدة الطبية، بما في ذلك مجموعات لوازم العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس، فضـــلا عن النقل إلى المرافق الطبية. ويعزى نقص الإبلاغ أيضـــا إلى ثقافة الصـــمت التي يرتبط فيها العار بالضـــحايا بدلا من الجناة، مما يجعل من الصـــعب على الضـــحايا الإبلاغ عن الانتهاكات وطلب الدعم. ويشكل عدم توافر الخدمات المتخصصة لضحايا الاغتصاب مصدر قلق كبير، مما يؤثر على قدرة الأطفال على الحصول على الرعاية والدعم المناسبين.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

40 - جرى التحقق مما مجموعه 211 هجوما على المدارس (125) والمســـتشـــفيات (86)، بما في ذلك الأشخاص المشمولون بالحماية من ذوي الصلة.

الهجمات على المدارس

41 - تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 125 هجوما على مدارس وأفراد من الهيئة التعليمية، بما يشـــمل تعرض مدارس للهجوم والتخريب، وتوجيه تهديدات إلى مرافق تعليمية وأفراد من الهيئة التعليمية وارتكاب أعمال عنف ضـــدهم. ووقعت الهجمات في عامي 2021 (53) و 2022 (72). ووقعت معظم الانتهاكات في المناطق الشرقية (80) والوسطى (52) والشمالية الشرقية (44). وبالإضافة إلى ذلك، جرى قتل أو تشويه 326 طالبا (209 في عام 2021 و 117 في عام 2022) في سياق الهجمات على المدارس ونتيجة لها. وتأثرت إمكانية حصول 405 37 أطفال على التعليم.

42 - وفي حين كان هناك انخفاض بنســـبة 5 في المائة في عدد الهجمات على المدارس مقارنة بالفترة المشـــمولة بالتقرير الســـابق (132)، كانت هناك زيادة في عدد الهجمات على المدارس في الفترة من عام 2021 (53) إلى عام 2022 (72)، بعد تولي طالبان مقاليد الســـلطة. ومن بين 59 حادثا نســـبت إلى حركة طالبان في عام 2022، انطوى 35 حادثا على إلحاق أضرار بالمدارس أثناء استخدامها.

43 - ونُسبت نسبة 65 في المائة تقريبا من الهجمات على المدارس والأشخاص ذوي الصلة المشمولين بالحماية إلى حركة طالبان (81). وكانت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والقوات الموالية للحكومة مســـؤولة عن 14 حادثا، وهي الجيش الوطني الأفغاني (6)، وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية (2)، والمديرية الوطنية للأمن (2)، والميليشـــيات الموالية للحكومة (2)، وعناصـــر غير محددة من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية (1)، وقوات غير محددة موالية للحكومة (1). ونســـبت أربع هجمات إلى تنظيم داعش - ولاية خراســـان، ولم يُنســـب 26 هجوما لأي جهة، بما في ذلك 12 هجوما في تبادل لإطلاق النار بين الجماعات المسلحة والقوات الموالية للحكومة.

الهجمات على المستشفيات

44 - تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 86 هجوما على المستشفيات والموظفين العاملين فيها في عام 2021 (63) وفي عام 2022 (23)، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 48 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (165). وشملت هذه الهجمات تهديدات وأعمال عنف ضد العاملين في مجال الصحة والمرافق الصحية، فضلا عن تدمير المرافق، حيث وقعت الهجمات في المناطق الوسطى (22) والشمالية (23) والشرقية (14) والشمالية الشرقية (12) والجنوبية (8) والغربية (7).

45 - ونسب ما يقرب من نصف الهجمات التي تم التحقق منها على المستشفيات والأشخاص ذوي الصلة المشمولين بالحماية إلى حركة طالبان (42). وكانت القوات الحكومية السابقة والقوات الموالية للحكومة والميليشيات مسؤولة عن 24 هجوما، نسبت إلى الجيش الوطني الأفغاني (14)، والميليشيات الموالية للحكومة (4)، وعناصر غير محددة من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية (3)، والشرطة الوطنية الأفغانية (2)، والمديرية الوطنية للأمن (1). ونسب ما مجموعه 8 هجمات إلى تنظيم داعش - ولاية خراسان، ولم يُنسب 12 هجوما إلى أي جهة.

الاستخدام العسكري للمدارس والمستشفيات

46 - تحققت فرقة العمل القطرية من الاستخدام العسكري لـ 80 مدرسة و 12 مستشفى، وهو ما نسب إلى حركة طالبان (24) والقوات الحكومية السابقة والقوات الموالية للحكومة (11) وإلى جناة مجهولي الهوية (57). وتم استخدام ما مجموعه 80 مدرسة لأغراض عسكرية في عامي 2021 (26) و 2022 (54)، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 371 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (17). وتم الاستخدام العسكري للمدارس في المناطق الوسطى (56) والجنوبية (10) والشرقية (9) والشمالية (4) والغربية (1)، مما أسهم في حرمان الفتيات والفتيان من فرص الحصول على التعليم. وعلى سبيل المثال، ففي عام 2022، تضررت 35 مدرسة من جراء استخدامها لأغراض عسكرية. واستخدم الجيش اثني عشر مستشفى في عامي 2021 (9) و 2022 (3) في المناطق الجنوبية (4) والشمالية الشرقية (4) والشمالية (2) والوسطى (1) والغربية (1). ويمثل ذلك زيادة بنسبة 200 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (4).

هاء - الاختطاف

47 - تحققت فرقة العمل القطرية من اختطاف 33 طفلا (30 فتى و 3 فتيات) لا تتجاوز أعمارهم 5 سنوات في عامي 2021 (25) و 2022 (8)، مع حدوث انتهاكات في المناطق الشمالية (14) والوسطى (8) والشمالية الشرقية (7) والشرقية (3) والغربية (1). ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة 52 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي اختطف فيها 69 طفلا. وفي سبع حالات تم التحقق منها، أعقبت عمليات الاختطاف انتهاكات جسيمة أخرى. فعلى سبيل المثال، اختطفت أربع فتيات وتعرضن للعنف الجنسي.

48 - ونُسبت معظم عمليات الاختطاف إلى حركة طالبان (28) في عامي 2021 (25) و 2022 (3) وإلى جناة مجهولي الهوية (5) في عام 2022. وعلى سبيل المثال، ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، اختطف جناة مجهولون فتاة تبلغ من العمر 5 سنوات، وتم العثور على جثتها لاحقا.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

49 - تحققت فرقة العمل القطرية من 749 حادثا من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية في عامي 2021 (31) و 2022 (718) التي نُسبت إلى حركة طالبان (722)، وجناة مجهولي الهوية (17)، وتنظيم داعش - ولاية خراسان (9) وميليشيات موالية للحكومة (1) في المناطق الوسطى (181) والجنوبية (155) والغربية (141) والشمالية (95) والشرقية (101) والشمالية الشرقية (76). وقد عرقل منع وصول المساعدات الإنسانية حصول الأطفال على المساعدة المنقذة للحياة. وشملت هذه الحوادث التدخل في تنفيذ الأنشطة الإنسانية، وتقييد الحركة، واستهداف أصول هيئات المساعدة الإنسانية وموظفيها بالتهديدات وبأعمال العنف، بما في ذلك الاعتداء على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية واحتجازهم وقتلهم. وهذه زيادة حادة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 46 حادثا. وتعزى هذه الزيادة إلى تنفيذ سلطات الأمر الواقع لأحكام تقيد العمليات الإنسانية، وتقيد عمل المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة الإنسانية.

50 - وعلى سبيل المثال، ففي 5 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ألقت المخابرات الوطنية التابعة لحركة طالبان القبض على موظف في منظمة غير حكومية دولية عندما غادر المكتب. وتعرض عامل الإغاثة للضرب وتم استجوابه بشأن عمله لمدة خمس ساعات قبل إطلاق سراحه. وفي حادث آخر وقع في نيسان/أبريل 2021 في المنطقة الشرقية، قام تنظيم داعش - ولاية خراسان بتثبيت جهاز متفجر مغناطيسي يدوي الصنع على حافلة صغيرة كانت تنقل خمس موظفات في منظمات غير حكومية وثلاثة أطفال إلى العيادات. وقامت الشرطة الوطنية الأفغانية بإبطال مفعول الجهاز المتفجر اليدوي الصنع.

51 - وفي 22 تشرين الأول/أكتوبر 2022، تم التوقيع على قانون تنسيق وتنظيم أنشطة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية من قبل رئيس الوزراء بحكم الأمر الواقع. ونتيجة لذلك، واجهت عقبات العديد من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية العاملة في مجال الاستجابة الإنسانية. وشملت هذه العقبات بيئات العمل غير الآمنة، وسوء المعاملة، والاعتقال والاحتجاز، والابتزاز، وشروط التسجيل المفرطة، والزيارات غير المطلعة، والقيود المفروضة على العاملات في المجال الإنساني، بما يشمل فرض الحجاب عليهن ومرافقتهن من قبل مَحرم (أحد الأقارب الذكور الذين يتصرَّفون كمُرافقين لهن) كلما خرجن من المنزل.

خامسا - التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتحديات القائمة في هذا المجال

ألف - تحديث خطط العمل والحوار مع أطراف النزاع وأنشطة الدعوة

52 - قبل آب/أغسطس 2021، دعمت فرقة العمل القطرية بانتظام الحكومة السابقة في وضع سياسات تتماشى مع خطة العمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وشمل ذلك مصادقة المفوضية الوطنية لحماية حقوق الطفل في 15 شباط/فبراير 2021 على سياسة وطنية لحماية الطفل تتماشى مع قانون حماية حقوق الطفل المؤرخ 5 آذار/مارس 2019 وسياسة حماية الأطفال والنزاع المسلح التي أطلقها مكتب مجلس الأمن القومي في 20 حزيران/يونيه 2021 لتنفيذها من قبل قطاع الأمن، بهدف منع ارتكاب جميع الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال في أفغانستان.

53 - ووقعت الحكومة السابقة خطة عمل في عام 2011 لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الأمن الوطني التابعة لها، وأضفي الطابع الرسمي على خريطة الطريق لتحقيق الامتثال التي رافقت تلك الخطة في عام 2014. وجرى تنفيذ خطة العمل حتى آب/أغسطس 2021. وفي التقرير السنوي للأمين العام لعام 2021 (A/75/873-S/2021/437)، رُفعت الشرطة الوطنية الأفغانية من القائمة، بعد أن كانت مدرجة بسبب الانتهاك المتمثل في تجنيد الأطفال واستخدامهم، وذلك بفضل التقدم المطرد في تنفيذ خطة عملها والانخفاض الكبير والمستمر في الحالات التي تندرج ضمن هذا الانتهاك.

54 - أما الجيش الوطني الأفغاني، الذي كان مدرجا سابقا في القسم باء من المرفق الأول باعتباره أحد الأطراف المسؤولة عن قتل الأطفال وتشويههم في أفغانستان، فقد رُفع من القائمة في التقرير السنوي للأمين العام لعام 2022 (A/76/871-S/2022/493) حيث لم يعد موجودا بعد تولي طالبان مقاليد السلطة.

55 - ومنذ آب/أغسطس 2021، لم تشر حركة طالبان إلى أي قانون محلي سابق، مثل قانون حماية حقوق الطفل، ولا أي سياسات سابقة، مثل السياسة الوطنية لحماية الطفل، للمساعدة في توجيه جهودها بشأن تدابير حماية الطفل. وبالمثل، لم تتخذ طالبان أي إجراء لضمان الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بالأطفال، مثل الامتثال لتعريف الطفل وفقا لاتفاقية حقوق الطفل.

56 - وأصدر زعيم طالبان مرسوما في آذار/مارس 2022 يحظر تجنيد الأطفال دون السن القانونية في المؤسسات الأمنية، وأذن لمسؤولي الأمن باتخاذ تدابير جادة لمنع تجنيد القصر، وتحديدا "الأطفال الذين لا تظهر عليهم علامات البلوغ الجسدي". وتماشيا مع المرسوم المذكور أعلاه، أصدر وزير الدفاع بحكم الأمر الواقع في أيار/مايو 2022 مرسوما يحظر تجنيد ووجود القصر في جيش الأمر الواقع وأوعز إلى المفتش العام بحكم الأمر الواقع بمتابعة المرسوم وضمان تنفيذه. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، أعلنت وزارة الداخلية القائمة بحكم الأمر الواقع إنشاء لجنة إصلاح مكلفة بتسريح القاصرين من صفوف القوات المسلحة القائمة بحكم الأمر الواقع. ونتيجة لذلك، تم تسريح ما مجموعه 635 طفلا كانوا مرتبطين سابقا بحركة طالبان في عام 2022. ولم تتخذ سلطات الأمر الواقع أي تدابير لمحاسبة مرتكبي أعمال التجنيد والاستخدام.

57 - ويؤدي الوضع الاقتصادي المتردي وعدم تسجيل المواليد وتزوير "التذكرة" (وثيقة الهوية الوطنية) إلى تعريض الأطفال لخطر التجنيد والاستخدام. وفي ظل غياب آلية للرقابة، أصبح الفتيان أكثر عرضة لانتهاكات أخرى، بما في ذلك الانتهاك والاستغلال الجنسيان. ونفت سلطات الأمر الواقع استخدامها للقصر، الذين عرَّفتهم بأنهم أشخاص لا تظهر عليهم أي علامة من علامات البلوغ، وذكرت أن ذلك محظور في مدونة قواعد السلوك الخاصة بها، ولكن لا توجد آلية رسمية لتقدير العمر.

58 - ومنحت سلطات الأمر الواقع رسميا فرقة العمل القطرية إمكانية الوصول إلى مراكز إعادة تأهيل الأحداث والسجون. وعلى الرغم من محدودية القدرات والتحديات في التعامل مع سلطات الأمر الواقع، قامت فرقة العمل القطرية برصد الأوضاع في مراكز إعادة تأهيل الأحداث والسجون، ودعت إلى إنشاء نظام متسق ومتماسك للتعامل مع الأطفال المحرومين من حريتهم بطريقة ملائمة للأطفال، تمشيا مع المعايير الدولية لقضاء الأحداث. ومع ذلك، وفي ظل إلغاء المحاكم المختصة بقضايا الأحداث والمحاكم المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة، لم تكن هناك آلية عدالة رسمية لمعالجة مسألة الأطفال المخالفين للقانون والأطفال ضحايا العنف العائلي والجنسي على وجه التحديد. وكثيرا ما يُستقبل الأحداث المحتجزون دون

احترام يذكر لحقهم في محاكمة وفق الأصول، ولا سيما في غياب افتراض البراءة ودون معرفة التهم الموجهة إليهم. وبينما حدد قانون حماية حقوق الطفل لعام 2019 السن الدنيا للمسؤولية الجنائية في 12 عاما، واصلت فرقة العمل القطرية رصد احتجاز القصر، الذين لا تتجاوز أعمارهم 11 عاما، في مرافق الاحتجاز. ويشكل غياب مبادئ توجيهية موحدة لتقدير العمر عاملا من العوامل المساهمة في ذلك.

59 - وفي تموز/يوليه 2022، التقت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بممثل لحركة طالبان في الدوحة وناقشت وضع الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في أفغانستان. ويتواصل العمل في هذا الشأن.

باء - الدعوة إلى حماية الطفل وتعميم مراعاتها

60 - في الفترة بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2022، قامت فرقة العمل القطرية بتوعية 226 محاورا، من بينهم 38 امرأة، بشأن حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، بما في ذلك الإلمام بآلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح، والمعايير الوطنية والدولية، والاعتبارات الأخلاقية، ومعايير التحقق الدنيا، وتجنب المخاطر. وأعيد تنشيط وتشغيل فرق العمل الإقليمية التابعة للآلية في خمس مناطق، بما في ذلك في المناطق الوسطى والشرقية والغربية والجنوبية والشمالية.

61 - واضطلعت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى الأعضاء في فرقة العمل القطرية بدور حيوي في إعادة تنشيط فرقة العمل التابعة لآلية الرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على الصعيد الإقليمي، مما زاد من فعالية الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة لحماية الأطفال في مناطق النزاع. وأدى ذلك إلى زيادة الإبلاغ والتحقق من الحوادث ذات الصلة بالولاية المواضيعية لكيانات الأمم المتحدة المعنية.

سادسا - إطلاق سراح الأطفال والاستجابة البرنامجية

62 - منعت وزارة الداخلية السابقة، في إطار خطة عمل عام 2011 ومن خلال وحدات حماية الطفل، 113 من المتقدمين دون السن القانونية (جميعهم من الفتيان) من التجنيد في الشرطة الوطنية الأفغانية في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 15 آب/أغسطس 2021.

63 - وقامت وزارة الدفاع بحكم الأمر الواقع، وفقا لمدونة الممارسات الخاصة بها، بتسريح 141 فتى قاصرا من الأكاديمية العسكرية ومن صفوف السلك العسكري في أيار/مايو 2022. وأفرج عن 494 طفلا إضافيا كانوا مرتبطين سابقا بحركة طالبان. وتلقى جميع الأطفال المفرج عنهم الدعم من خلال برامج إعادة الإدماج، بما في ذلك الرعاية المؤقتة، واقتفاء أثر الأسر ولم شملها، والحصول على التعليم وفرص التدريب المهني.

سابعا - الملاحظات والتوصيات

64 - ما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء تكرار الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في أفغانستان. وإنني أدين هذه الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي ارتكبتها أطراف النزاع وأحث جميع الأطراف على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة على الفور لحماية حقوق الأطفال في أفغانستان ودعمها بشكل أفضل والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

65 - وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء ارتفاع عدد الأطفال الذين يقتلون ويشوهون، بوسائل منها الذخائر المتفجرة، مثل الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب. وأحث جميع الأطراف على أن تتخذ فورا جميع الإجراءات الوقائية والتخفيفية اللازمة لتجنب الأذى وتقليله إلى أدنى حد وتوفير حماية أفضل للأطفال أثناء الأعمال العدائية وحمايتهم من مخاطر الذخائر المتفجرة وآثارها. وأحث الأطراف على الامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة التي تسبب وفاة الأطفال أو إصابتهم بجروح. وأدعو أطراف النزاع إلى التقيد بالبروتوكول الخامس الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، الذي تعد أفغانستان دولة طرفا فيه، وهو يتضمن تدابير لضمان حماية المدنيين، وإزالة الذخائر المتفجرة، والتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة، وأدعو المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم لهذه العمليات.

66 - ولا يزال عدد الهجمات والتهديدات بشن هجمات على المدارس والمستشفيات والأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس و/أو المستشفيات، فضلا عن استخدام هذه المرافق لأغراض عسكرية، مدعاة للقلق. وأدعو جميع أطراف النزاع إلى أن تقوم فورا بإنهاء هذه الهجمات ومنعها، ولا سيما إنهاء استخدام هذه المرافق لأغراض عسكرية واستئناف استخدامها لأغراض مدنية. وقد حث مجلس الأمن، في قراره 2601 (2021)، جميع أطراف النزاع المسلح على احترام الطابع المدني للمدارس والمرافق التعليمية وفقا للقانون الدولي الإنساني.

67 - وإنني أدعو حركة طالبان إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة على وجه السرعة لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، ومنع وقوع إصابات بين الأطفال والحيلولة دون شن هجمات على المدارس والمستشفيات، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان محاسبة أولئك الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة ضد الأطفال وفقا للقانون الدولي. كما أحث حركة طالبان على التعاون مع الأمم المتحدة، عملا بقرار مجلس الأمن 1460 (2003) والقرارات اللاحقة، لاعتماد تدابير ملموسة لحظر ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

68 - وأشير هنا إلى اعتماد حركة طالبان مرسوما ومدونة ممارسات يحظران ويمنعان تجنيد واستخدام الفتيان الذين لا تظهر عليهم علامات البلوغ في صفوف الأمن، وتسريح 635 طفلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أنني أكرر دعوتي لسلطات الأمر الواقع إلى تعريف الطفل بأنه كل إنسان يقل عمره عن 18 سنة، ووضع مبادئ توجيهية موحدة لتقدير العمر، وإنشاء وحدات لحماية الطفل في مراكز التجنيد، واحترام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

69 - ويساورني القلق إزاء حرمان الأطفال من حريتهم بسبب ارتباطهم الفعلي أو المزعوم بأطراف متعارضة في النزاع. وأدعو سلطات الأمر الواقع إلى معاملة الأطفال كضحايا في المقام الأول. وينبغي أن يكون الحرمان من الحرية تدبيرا يلجأ إليه كملاذ أخير ولأقصر مدة، بما يتماشى مع المعايير الدولية لقضاء الأحداث والمصالح الفضلى للطفل. كما أدعو سلطات الأمر الواقع إلى إعادة إنشاء نظام قضاء الأحداث المتخصص لضمان حق الأطفال في الإجراءات القانونية الواجبة وإمكانية لجوئهم إلى العدالة.

70 - وأحث سلطات الأمر الواقع على رفع تعليق التعليم الثانوي للفتيات وإمكانية حصول النساء على التعليم الجامعي، وأحث على إعادة فتح المدارس فورا بعد الصف السادس أمام جميع الفتيات. وأحث سلطات الأمر الواقع على ضمان استفادة جميع الأطفال، فتيانا وفتيات، من جميع مستويات التعليم في جو خال من العنف والتهديدات وحالات الإغلاق والهجمات.

71 - ويساورني القلق إزاء تزايد القيود التي تحد من وصول المساعدات الإنسانية، وأدعو حركة طالبان، وجميع الأطراف، إلى إتاحة وتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال بصورة آمنة وفي الوقت المناسب ودون عوائق. وتؤثر القيود الصارمة المفروضة على النساء الأفغانيات لمنعهن من العمل في المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والأمم المتحدة تأثيرا سلبيا على توفير المساعدة المنقذة للحياة للسكان، بمن فيهم الأطفال والفتيات على وجه الخصوص. وإنني أحث حركة طالبان على إلغاء قرارها.

72 - وأحث المانحين على تعزيز دعمهم المالي للبرامج التي تلبي احتياجات العمل الإنساني والاحتياجات الإنسانية الأساسية، ولا سيما تلك التي تساعد الأطفال المتضررين من النزاع وتيسر حصولهم على التعليم والخدمات الصحية. وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم الرعاية المؤقتة والتعافي النفسي الاجتماعي الطويل الأجل وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المحلية لفائدة الأطفال الذين تم تجنيدهم واستخدامهم. كما أدعو المجتمع الدولي إلى دعم الإجراءات الإنسانية لإزالة الألغام وتقديم المساعدة للضحايا، بما في ذلك التدخلات الطبية المنقذة للحياة، وتقديم دعم قوي للفتيات ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

73 - ويؤسفني أن الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح لم يعتمد لأول مرة منذ إنشائه استنتاجات بشأن تقريري السابق، وأعرب عن أملي في أن يتمكن أعضاء مجلس الأمن من اعتماد استنتاجات بشأن هذا التقرير على وجه السرعة.